

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن
والاه .

أما بعد ..

تكلّمنا بالأمس عن قضايا مهمة متعلقة بالمجتبى النسائي ، وتم
اليوم إنشاء الله حديثنا عن هذا الكتاب المهم المجتبى للنسائي ،
وكان في آخر ما ذكرناه البارحة هو حديثنا عن شرط هذا الكتاب في
أحاديثه ، وأنه كما ذكرنا لكم يشترط الصحة في تخريجه للأحاديث إلا
الأحاديث التي يعنها ؛ فهو إذا سكت عن حديث ولم يعنها بأحد الطرق
التي ذكرنا لكم وسيلته في إعلالها فهو صحيحٌ عنده .

إلا أن هناك أحاديث في المجتبى للنسائي أو في سننه عمومًا
الصغرى والكبرى وصفها ابن الجوزي بأنها أحاديث موضوعه وأوردها
في كتابه الموضوعات ؛ فكان لزامًا علينا أن نذكر هذه الأحاديث ،
وشينًا يسيرًا مختصرًا جدًّا من الكلام حولها لنرى هل تستحق هذه
الأحاديث فعلاً الوصف بالوضع ، وهل سكت عنها النسائي عندما
أوردها في كتابه أم لا ؟ لأن هذا أمر مهم جدًّا مع وصفنا لكتاب
النسائي أو وصف النسائي لكتابه بالصحة كيف يعقل أن توجد فيها
أحاديث موضوعة ويسكت عنها .

أولاً أورد إحصائية الإمام السيوطي بالنسبة للأحاديث الموضوعة
التي موجودة في الكتب الستة الأحاديث التي وصفها ابن الجوزي
بالوضع ل أقل موضوعه والتي موجودة في الكتب الستة يقول
السيوطي في كتابه " النكت البديعات " يقول في بيانه الأحاديث
التي ذكرها ابن الجوزي في الموضوعات يقول : " منها في صحيح
مسلم حديث ، وحديث في صحيح البخاري برواية حماد بن شاکر ،
وهي رواية غير الرواية المشهورة ، وفي مسند أحمد ثمانية وثلاثون
حديثًا ، وفي سنن أبي داود تسعة أحاديث ، وفي جامع الترمذي
ثلاثون حديثًا ، وفي سنن النسائي عشرة أحاديث ، وفي سنن ابن
ماجة ثلاثون حديثًا " هذه هي الأحاديث التي ذكرها ابن الجوزي في
الموضوعات وهي موجودة في واحدٍ من الكتب الستة أو في أحد
الكتب الستة .

قمت بجمع هذه الأحاديث من كتاب الموضوعات لابن الجوزي فإذا
بها عشرة أحاديث كما ذكر الإمام السيوطي :

الحديث الأول : حديث أبي أمامة مرفوعًا ((مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ لَمْ يَمْتَعِهِ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ)) هذا أورده ابن الجوزي في الموضوعات والحديث أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة ، ولم يخرج في المجتبى ، وأخرجه أيضًا ابن حبان في صحيحة وصححه المنذري والهيثمي والحافظ ابن حجر وصححه السيوطي والألباني ، والحديث صحيح على خلاف كلام ابن الجوزي هذا هو الحديث الأول وهو أصلاً ليس في المجتبى التي نتحدث عنها ، وإنما هو في السنن الكبرى عمل اليوم والليلة أحد الكتب الموجودة في السنن الكبرى .

الحديث الثاني : أن رجلاً قال يا رسول الله ((إن امرأتي لا ترد يد لامس . قال : طلقها . قال : إني أحبها . قال : فاستمتع بها)) الحديث أخرجه النسائي في المجتبى ، وأعلها بالإرسال أعله لأن الصواب فيه أنه مرسل والمرسل من أقسام الحديث الضعيف وللحديث طرق متعددة مسندة ومرسلة وبعض أسانيد قد تحسن أو تجود حتى أن السيوطي جود بعض أسانيد هذا الحديث يعني قال عليه في بعض الأسانيد أنه جيد على كل حال فالحديث لا يمكن الحكم عليه بالوضع مع مجموع هذه الطرق أكثر ما يقال عنه يقال عنه ضعيف كما قال النسائي ، وإن أخرجه في المجتبى لكنه نبه على أن الصواب فيه أنه مرسل فهو على شرطه ، ولا ينتقض به الكلام الذي ذكرناه آنفاً من أنه يشترط الصحة لأنه نبه على ضعف هذا الحديث .

الحديث الثالث : حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ((مَنْ شَرِبَ الْحَمْرَ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ يَوْمًا)) الحديث أخرجه النسائي في المجتبى ، وأحمد ، والحاكم ، وصححه الألباني ، والحديث صحيح كما قالوا بخلاف ما ذكره ابن الجوزي أيضًا هذا يكون غير منتقد على الإمام النسائي .

الحديث الرابع : نفس الحديث السابق من حديث عبد الله بن عمرو رواه أيضًا بنفس اللفظ السابق عبد الله بن عمر ، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات مع هذا الوجه أيضًا أخرجه النسائي في المجتبى ، وأحمد ، والترمذي وحسنه أيضًا هذا يكون خارج عن الانتقاد السابق .

الحديث الخامس : حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ((لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَثَانٌ وَلَا مُدْمِنٌ حَمْرٍ)) أخرجه أحمد والنسائي في المجتبى ،

وله شاهد من حديث ابن عمر ، وصححه الحاكم ، ودافع عنه الخافظ ابن حجر في كتابه " القول المسدد " ، والسيوطي ، وصححه الألباني الحديث أيضاً لا يصح وصفه بالوضع بل هو صحيح .

الحديث السادس : حديث عائشة - رضي الله عنها مرفوعاً - ((كُلُوا الْبَلَحَ بِالتَّمْرِ ؛ فَإِنَّ ابْنَ آدَمَ إِذَا أَكَلَهُ عَضِبَ الشَّيْطَانُ ، وَقَالَ عَاشَ ابْنُ آدَمَ حَتَّى أَكَلَ الْخَلْقَ بِالْجَدِيدِ)) .

الخلق : يعني القديم أخرجه النسائي في الكبرى لا في المجتبى ، وإسناده ظاهرة الحسن لكن تفرد به يحيى بن محمد بن قيس وهو صدوق يُخطئ كثيراً كما قال الخافظ ابن حجر ، ومثله لا يحتمل التفرد ، ولذلك قال الذهبي عن هذا الحديث : " إنه حديث منكر " ؛ فقال السيوطي : " والمنكر نوع آخر غير الموضوع " .
يعني : مع كونه منكراً لا يصح وصفه بالوضع ، وأنه مكذوب على النبي - عليه الصلاة والسلام - وهذا الحديث تنبهوا إلى أنه في الكبرى لا في المجتبى .

الحديث السابع : حديث ابن عباس مرفوعاً من النبي ﷺ ((يكون قومٌ في آخر الزمان يخضبون بهذا السواد كخواصل الحمام لا يريحون رائحة الجنة)) .

قال ابن الجوزي في الموضوعات : " فيه عبد الكريم ابن أبي المخارق وهو ضعيف " وقال الخافظ ابن حجر في كتابه " القول المسدد " : " أخطأ ابن الجوزي وإنما عبد الكريم فيه : عبد الكريم الجزري وهو ثقة " هناك راويان يشتبهان على العلماء قديماً ، وعلى طلبة العلم حديثاً عبد الكريم الجزري ، وعبد الكريم ابن أبي المخارق وكلاهما في طبقة واحدة ويشتركان في كثير من الشيوخ وكثير من التلامذة ، وأحدهما ضعيف وهو ابن أبي المخارق ، والآخر ثقة وهو الجزري ؛ فوقع هذا خطأ من ابن الجوزي ، ونبه على خطأه في ذلك الخافظ ابن حجر الحديث أخرجه أحمد ، وأبوا داود ، والنسائي في المجتبى ، وابن حبان في صحيحه ، والحاكم وصححه ، والضياء في المختارة ؛ فاجتمع على تصحيحه جماعة من أهل العلم منهم ابن حبان ، ومنهم الحاكم ، ومنهم الضياء ، وهو صحيح على خلاف ما ذكره ابن الجوزي ، وعرفنا خطأ ابن الجوزي ، وهو أنه انتقل ذهنه إلى راوي آخر ضعيف ، والصواب أنه سواء ، وأن ذاك الراوي ثقة .

الحديث الثامن : ((إن الله يبعث المتكبرين يوم القيامة في صور الذر لهوانهم على الله ..)) الحديث . أخرجه أحمد , والترمذي وحسنه , والنسائي في الكبرى , وله شواهد لا تنزلوا بالحديث عن الحسن , والحديث في السنن الكبرى لا في المجتبى .

الحديث التاسع : ((سُدُّوا الأبوابَ إِلَّا بَابُ عَلِيٍّ)) أخرجه النسائي في الخصائص لعلي بن أبي طالب وهو في السنن الكبرى وليس في المجتبى , وغيره وصححه الحاكم , والحافظ ابن حجر وقبل الحافظ صححه أيضًا الضياء بإخراجه في المختار , والحديث لا يصح وصفه بالوضع , وقد جمع الحافظ ابن حجر بين هذا الحديث وغيره وبين الحديث المشهور بأمر النبي ﷺ بسد الخوقات إلا خوقة أبي بكر , وجمع الطحاوي وابن العربي والحافظ ابن حجر بين هذين الحديثين وقالوا : " لا تعارض بين الحديثين , وكلا الحديثين صحيح عند هؤلاء الأئمة " .

الحديث العاشر والأخير : حديث علي يقول فيه علي بن أبي طالب ﷺ ((أنا عبد الله , وأخو رسوله , وأنا الصديق الأكبر .. الخ)) الحديث .

أخرجه النسائي أيضًا في الخصائص الكبرى , والحاكم وصححه , وفيه عباد بن عبد الله , لذلك عقبه الذهبي بضعفه , فالحديث لا يصح وصفه بالوضع أكثر ما يقال فيه أنه ضعيف بل هو ضعيف , والصحيح فيه أنه ضعيف , والحديث أخرجه النسائي في السنن الكبرى لا في المجتبى .

خلاصة ما سبق :

أن الأحاديث التي حكم عليه ابن الجوزي بالوضع , وهي في المجتبى خمسة أحاديث فقط من تلك العشرة خمسة فقط في المجتبى منها واحد ضعفه النسائي نفسه , وهو حديث ((إِنَّ أَمْرَاتِي لَا تَرُدُّ يَدَ لَامِسٍ)) , ولا يصح إطلاق الوضع عليه كما ذكرنا والصحيح ما ذكره النسائي عليه , والأربعة الباقية صحيحة خطأ ابن الجوزي في الحكم عليها بالوضع , وقد وافق النسائي على تصحيحها مع جماعة من الأئمة كما سبق مثل ابن حبان , والحاكم وغيره إداً ما يبق ولا حديث من الأحاديث التي وضعها ابن الجوزي في الموضوعات في المجتبى للنسائي مما ينتقد على النسائي , وهذا ولا شك أحد الأدلة القوية على قوة هذا الكتاب , وعلى أن هذا الكتاب نظيف الأسانيد والأحاديث يقل فيه أن يوصف حديث الضعف أو بالوضع .

نتكلم الآن على نقطة قريبة من السابقة لكن فيها نوع من الاختلاف وشرط النسائي في رجاله - في رجال المجتبي - لكن قبل بداية الحديث في هذا الأمر ننبه إلى أنه قد نقل عن بعض العلماء عبارات وأحكام تخص رجال السنن للنسائي إلا أن هذه العبارات في الغالب لم نستطع التمييز بينها هل يقصد هذا العالم بكلامه وحكمه السنن الكبرى أم المجتبي لأنهم كانوا يقولون أن شرط النسائي كذا رجال النسائي كذا ، رجال النسائي في السنن كذا ؛ فلا نعرف أراد هذا العالم المجتبي أم أراد السنن الكبرى ؛ لأن كلا الكتابين يطلق عليه السنن كما ذكرنا أنفاً هذه تحتاج إلى واقفه إلا أنه يغلب على ظني أن غالب تلك العبارات تقصد السنن الكبرى ، والسبب غلبة الظن بذلك هو أن السنن الكبرى هي التي صنفها الإمام النسائي في بداية عمره وهي التي انتشرت روايتها في زمنه كثيرًا جدًا ، بل السنن الصغرى لم يرويه إلا قلة عن النسائي منهم ابن السني وعبد الكريم بن النسائي ويضاف لهم راوي ثالث غير مشهور أم باقية رواة السنن فكلهم أو غالبهم يروون السنن الكبرى عن النسائي نشير أيضًا إلى عدم شهرة المجتبي في زمن النسائي كانت السنن الكبرى مشهورة أكثر من السنن الكبرى أم في العصور المتأخرة فانعكست المسألة أصبح المجتبي مشهور أكثر من السنن الكبرى أما في عصر النسائي وفي عصر تلامذته والقريبين عهدًا به كانت السنن الكبرى أكثر شهرةً .

مما يدل أيضًا على عدم اشتهاار السنن الصغرى أن ابن السني إنما رواها عن النسائي قبل وفاة النسائي بسنة أو بأقل سنة حيث نصه ابن نقطة في كتابه " التقييد في رواة السنن والمسانيد " على أن ابن السني سمع السنن سنة 302 هـ من النسائي يعني قبل وفاة النسائي بسنة أو أقل ؛ لأن النسائي كما سبق توفي في أوائل سنة 303 هـ ؛ فهذا يدل على أن السنن التي اشتهرت في زمن النسائي وزمن تلامذته إنما هي السنن الكبرى هذا يرشح أن تكون عبارات من وصف سنن النسائي وتلامذته والقريبين عهدًا به أن تكون المراد منها السنن الكبرى هذا يجب أن نضعه في الاعتبار عند قراءتنا للنقول والأقوال الآتية إن شاء الله ، ومن هذه العبارات ما ذكره ابن منده في شروط الأئمة قال : " سمعت محمد بن سعد الباوردي بمصر يقول : كان من مذهب النسائي أن يخرج عن كل من لا يُجمَع على تركه " .

هذه العبارة كما ترون توحى بأن مذهب النسائي متسع لأن الرواة الذين أجمع على تركهم لو أخذنا إجماع بالمعنى المتبادر إلى الذهن وهو اتفاق علماء الأئمة على حكم ما لعنا لا نقف إلا على عدد يسير جدًا من الرواة الذين قيل أنه اتفق على ترك أحاديثهم ، وإذا كانت هذه العبارة بهذا المعنى فسيكون شرط النسائي واسع جدًا معنى ذلك أنه فيه من الضعفاء بل الكذابين الذين اختلف في وصفهم بالكذب فتعقب الحافظ ابن حجر في كتابه " النكت على كتاب ابن الصلاح " بكلام طويل أسوقه لكم لأنه حقيقة لا مزيد عليه ، وإن كان سوف نقف عند بعض العبارات التي يذكرها الحافظ ابن حجر بالبيان والتوضيح وزيادة الشرح .

يقول الحافظ ابن حجر : " فإنما أراد بذلك إجماعًا خاصًا ، وذلك أن كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط ؛ فمن الأولى شعبة والثوري وشعبة أشد منه - يعني أشد من الثوري في الجرح والتعديل - ، ومن الثانية يحيى القطان وابن مهدي والقطان أشد منه ، ومن الثالث يحيى بن معين وأحمد ويحيى أشد من أحمد ، ومن الرابعة أبو حاتم والبخاري وأبو حاتم أشد من البخاري " .
 إذًا يكون مقصود النسائي : لا إجماع علماء الأمة كما هو تعريف الإجماع لكن يقصد أن كل طبقة من الإجماع تكلمت عن الرواة تجد فيها المتشدد والمتوسط فلو اختلف العلماء ؛ فجرح الراوي المتشدد ، ووثقه المتوسط يقدم النسائي كلام المتوسط ، ويرد كلام المتشدد ، وهذا منهج سليم لأن المعتدل أولى أن يأخذ كلامه من المتشدد ، ويعني كلامه اجتمع كل طبقة من طبقات علماء الجرح والتعديل ؛ فإذا اجتمع المتشدد والمتوسط على جرح راوي يرد الرواية ولا يقبل حديث هذا الراوي .

ثم قال الحافظ ابن حجر : " وقال النسائي : لا يترك الرجل عندي حتى يجمع على تركه فإذا وثقه ابن مهدي وضعفه القطان مثلاً فإنه لا يترك لما عرف من تشديد يحيى القطان ومن هو مثله في النقد - هذا كله كلام الحافظ - وإذا تكرر ذلك ظهر أن الذي يتبادر إلى الذهن من أن مذهب النسائي في الرجال مذهب متسع ليس كذلك ؛ فكم من رجل أخرج له أبو داود والترمذي وتجنب النسائي إخراج حديثه بل تجنب النسائي إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين "

وحكى أبو الفضل بن طاهر قال : سئلت يعد بن عليل الزنجاني وهو من كبار حفاظ مكة عن رجل فوثقه - وثقه الزنجاني - فقلت له : إن

النسائي لم يحتج به . فقال : يا بني إن لأبي عبد الرحمن شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم " .
يقول الحافظ ابن حجر : " وقال أبو بكر البرقاني الحافظ في جزء له معروف : هذه أسماء رجال تكلم فيهم النسائي ممن أخرج له الشيخان في صحيحهما سألت عنه أبا الحسن الدارقطني " .
 فدون كلامه في ذلك هذا الجزء طبع ولكن برواية ابن بكير يعني من رواية البرقاني وهو مجموعة من الرواة سأل ابن بكير عنهم الدارقطني مجموعة من الرواة جرحهم النسائي بقوله عنهم : ليس بالقوي أو ضعيف أو ما شبه ذلك , وقد أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحهما ؛ فسئل عنهم الدارقطني ؛ فكان مرات يؤيد كلام النسائي وفي الغالب يخالف كلام النسائي ويقول هم ثقات مما يدل فعلاً على أن النسائي فيه تشدد عكس ما توحى هذه العبارة التي توحى بأنه مذهب متسع وأنه متساهل في إخراج بعض الرجال الذين ضَعَّفُوا أو تُكَلِّم فيهم .

حتى أن الحافظ الذهبي لما ذكر عبارة الزنجاني التي ذكرناها آنفاً من أن للنسائي شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم قال : " وصدق في ذلك " .

قال في سير أعلام النبلاء : " وصدق في ذلك فإن النسائي أحذق في علم الحديث وعلله " العبارة ذكرناها آنفاً من مسلم أبي داود والترمذي يعني الذهبي يؤيد أيضاً كلام الزنجاني .
 وقال أحمد بن محمد أو أحمد بن محبوب الرملي سمعت النسائي يقول : " لما عزمت على جمع السنن استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء فوقعت الخيرة على تركهم فنزلت في جملة من الأحاديث كنت أعلو فيها عنهم " هذا يبين تشدده , وأنه بخلاف الإمام مسلم في هذا الباب .
 يقول النسائي : كنت أروي أحاديث عن بعض الشيوخ الذين فيهم بعض التردد يقول فيهم بعض الشيء - يعني لا يجزم بضعفهم لكنه متردد في أمرهم - كان يروي عن هؤلاء الشيوخ أحاديث بأسانيد عالية لكنه لأنه لم يشأ أن يروي عنهم تماماً , وأراد أن يتعد تماماً عن مواطن الشك فيهم ترك الرواية عنهم وروى هذه الأحاديث عن شيوخ آخرين تنزل أسانيدهم عن أسانيد أولئك الشيوخ الذين تردد فيهم .

وهذا الأمر هو الذي جعل كتاب النسائي الكتاب الوحيد في الكتب الستة الذي ليس فيهم ثلاثيات ففي كتاب النسائي أعلى ما يقع له

الرباعيات يعني في أحاديث بينه وبين النبي ﷺ فيها أربعة أشخاص , ومن ذلك حديث يرويه عن قتيبة بن سعيد يرويه عن مالك عن نافع عن بن عمر ((قَالَ لَا تَحَرَّوْا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا)) الحديث يرويه عن قتيبة بن سعيد يرويه عن مالك عن نافع عن بن عمر أربعة رواة هذا من الرباعيات .

وأنزل أحاديثه : عشاري يرويه من طريق عشرة من الرواة حتى أن النسائي لما أخرج هذا الحديث قال وهذا أطول إسناد عرفه في الدنيا عشرة رواة بينه وبين النبي ﷺ وهو حديث ((قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ تَلُتُ الْقُرْآنِ)) وإسناده صحيح مع أنه طويل إلا أن كل رجاله ثقات وإسناده صحيح .

إذًا ترك العلو والرغبة في العلو التي كثيرًا ما تجعل بعض المتحدثين يتساهل في الرواية ورضي أن ينزل في رواياته كله من أجل انتقاء الرجال والتشدد في ذلك هذا مما يدل أيضًا على تحريه في الرواية وفي اختيار الرجال , وهذا يخالف في ذلك الإمام مسلم لعلكم أخذتم شيئًا في ذلك عند الكلام عن منهجه وقال الحافظ أبو طالب أحمد بن نصر شيخ الدار قطني : " ومن يصبر على ما يصبر عليه النسائي كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة فما حدث منها بشيء " . يقول الحافظ أبو طالب أحمد بن نصر - هو أحد الحفاظ من شيوخ الدار قطني - يقول : كان عند النسائي حديث ابن لهيعة كاملاً لم يفت النسائي , مع ذلك لم يخرج لابن لهيعة شيء أبدًا مع أن ابن لهيعة ليس كذابًا , ولا متروكًا . هو : مختلط , وكثيرًا من العلماء ميز بعض ما رواه عن فلان وفلان العباد لله وغيرهم فيقبل ويحسن أو يصححه , وما رواه سواهم من أحد علم عنه الاختلاط فحديثه ضعيف مع ذلك لم يرضى النسائي أن يخرج له أبدًا , وهذا طبعًا أمر صعب على النفس أن يتعنى أحد العلماء كالنسائي في جمع حديث راوي , وبعد ما يجتمع عنده حديث هذا الراوي من جميع الوجه . كأنه علم أماته يتركه مركون , ولا يحدث بهذا العلم أحدًا حتى قالوا ما حدث بحديث ابن لهيعة لا في السنن ولا خارج السنن , وهذا أيضًا مما يدل على عظيم تشدده في الانتقاء , بل كان يروي النسائي حديثًا لابن لهيعة عن شيخه قتيبة بن سعيد , وقتيبة بن سعيد كثير من العلماء يصحح حديثه عن ابن لهيعة مع ذلك لم يرضى كتابة حديث ابن لهيعة أبدًا .

هذا هو الكلام الذي أحببنا نقله لكم من كلام الحافظ ابن حجر وعليه بعض التعليقات اليسيرة التي تبين انتقاء أو شدة انتقاء الإمام النسائي للرجال .

هذا كله أحكام للأئمة لهم وزنهم ولا شك لكن الإنسان إذا عرف أن هناك دراسة استقرائية جمعت كل الرواة الذين تكلم فيهم في النسائي يزداد يقينه بهذه المسألة ، وهناك رسالة علمية رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة أم القرى ، وكاتبها فضيلة الدكتور وصي الله محمد عباس هي رسالة للماجستير جمع فيها كل من تكلم فيه بالضعف أو بالجهالة أو بالترك بالمجتبي للنسائي عنوان الرسالة " الضعفاء والمجهولون والمتروكون في المجتبي للنسائي " قام فيه بجمع كل ما تكلم فيه من هذه الأصناف الثلاثة بالضعف أو بالجهالة أو الترك وهي أنواع الضعف المشهورة ، وبعد أن جمعهم جميعاً قام بجمع كل مروياتهم من سنن النسائي كل ضعيف ، أو مجهول ، أو متروك جمع مروياته وخرَّجها ودرس الأحاديث من رواية هؤلاء الضعفاء فخرج بالنتيجة التالية التي أنقل لكم إحصائيتها الآن يقول أن أنقل كلامه باختصار النتائج التي ذكرها في آخر الرسالة : قلنا أن الذين تكلمنا فيهم ينقسمون إلى ثلاث أقسام ضعفاء ومجهولون ومتروكون :

أولاً : الضعفاء : عددهم واحد وعشرون ضعيفاً عدد مروياتهم إحدى وثلاثون رواية ثلاثة وعشرين منها صحيحة أو حسنة .
ثلاثة روايات منها جزء من المتن صحيح وجزء ضعيف .
خمسة ضعيفة نبه النسائي نفسه على ضعف اثنين منها .
هذا القسم الأول الضعفاء .

ثانياً : المجهولون : عددهم ثمانية وخمسون راوياً .
عدد مروياتهم : أربعة وخمسون رواية .
ثمانية وثلاثون حديثاً منها بين صحيح وحسن اثنين منها بعضه صحيح وبعضه ضعيف .

عشرة منها ما بين ضعيف وضعيف جداً .
أربعة منها مناكير بين النسائي نكارة ثلاثة منها .

ثالثاً : المتروكون : وهم ثلاثة رواة فقط - الذين في حيز الترك - عدد مروياتهم خمسة .
ثلاثة منها صحيحة من وجوه أخرى واثنان منها ضعيفة جداً . "

انبه هنا شيء : لم يذكره المؤلف لكنني برجوعي إلى أصل الرسالة وجدته أنه كان قد ذكر هذا فيها هو أنه قد نبه النسائي عقب هذه الأحاديث الخمسة التي رواه عن هؤلاء المتروكين نبه عن ضعف هؤلاء الرواة الخمسة ، في جميع هؤلاء الرواة الخمسة نبه على ضعف هؤلاء الرواة .

هناك بعض الملاحظات والنتائج من هذه الإحصائية تنبه إليها : فضيلة الدكتور وصي الله لما كتب خاتمة الرسالة اعتنى أن يذكر الأحاديث التي حكم عليها النسائي بالضعف عقب روايته لها كما ذكرنا لكم قلنا في الأحاديث المتروكة نبه على كذا منها أو الأحاديث التي في روايتها ضعفاء قال نبه على عدد منها فهو حريص على إثبات حكم النسائي في نتائجه على الحديث لكنه ، لما ذكر النتائج لم يعتني بذكر الأحاديث التي نص فيها النسائي على ضعف الراوي ، يعني : النسائي قد يخرج بعض الأحاديث عن الراوي الضعيف ويقول هذا الحديث ضعيف هذا يعتمد عليه الشيخ وصي الله في نتائجه أما إذا أخرج النسائي الحديث وقال فيه فلان وهو ضعيف فهذا لم يعتني بإثباته في النتائج مع أن الأمر سيان ، ونحن نحتاج إلى هذا كما نحتاج إلى ذاك إلا أن المؤلف الشيخ وصي الله أثبت الكلام للنسائي في أصل الرسالة ولكن في النتائج مل ذكر شيء مع أنه مهم جداً إثبات كلامه على الأسانيد أو على الرواة عقب هذه الأحاديث .

الملاحظة الثانية : أن المجهولين الذين حكم عليهم الشيخ وصي الله بالجهالة بناءً على " تقريب التهذيب " للحافظ ابن حجر ، وهذا الحكم فيه نظر الرواة الذين لم نجد فيهم لا جرماً ولا تعديلاً وأخرج لهم النسائي في المجتبى ، ولذلك يعل الأحاديث بهم ، فهؤلاء لا يحق لنا أن نصفهم مجهولون لما لأننا اتفقنا نحن وأنتم إن شاء الله أو اتفقت أنا مع العلماء الذين نقلت كلامهم بوصف النسائي المجتبى بالصحة ومن شرط الصحة ، وأول شروط الحديث الصحيح ثقة الرواة : العدالة والضبط ؛ فإذا أخرج الإمام حديثاً وقال هذا حديث صحيح أول ما يقتضيه هذا الوصف والحكم ثقة الرواة ، فكوني لم أقف أنا على حكم للأئمة على هذا الراوي مع تصحيح الإمام النسائي لحديثه لا يحق لي في هذه الحالة أن أقول عن هذا الراوي أنه مجهول ، وإن قلت أنه مجهول ، أقول : مجهولٌ عندي ثقة عند النسائي ، وإذا قلت مجهول عندي ثقة عند النسائي فمعناه أن حكمني أنا ما له قيمة لأن في واحد عرفه ومن علم حجة على من لم

يعلم النسائي يقول هو معروف عندي ووثقته كوني أنا ما عرفته أو ما وجدت فيه حكم هذا ليس دليلاً كافياً لي لرد حكم النسائي .
 إذًا غالب المجهولين أيضًا الذين ذكرهم الشيخ وصي الله سوف نخرج بأن غالبهم ثقات عند النسائي والنسائي متشدد كما رأيت في الجرح والتعديل فسوف يكون توثيقه معتمد ولا شك ؛ فكثير من هذه الإحصائية سوف نخرج أنها ليست داخله معنا أصلاً ، ولا يلام النسائي بذكره لأحاديث هؤلاء .

مع ذلك أعطيكم خلاصة الخلاصة خلاصة النتائج السابقة أقول أن خلاصة تلك الإحصائية مما قد يكون خلاف شرط النسائي باجتهاد الشيخ وصي الله بلغ عدده تسعة عشر رواية .
 يعني : كل الأحاديث التي ممكن ينتقد بها النسائي الأحاديث التي أخرجها وهي ضعيفة ولم يتعقبها بالضعف تسعة عشر رواية من مجموع الكلام الذي ذكرناه آنفًا ولو قمت أنتم الآن بإحصائية لوجدتموها تسعة عشر رواية كما ذكرت لكم ، وتسعة عشر رواية من ألوف الأحاديث لا شك أنها عدد يسير جدًا انتقد البخاري ومسلم بأكثر من ذلك من الدار قطني وغيره ، إضافة إلى ذلك أن التسعة عشر رواية هذه ضعفها باجتهاد المؤلف الشيخ وصي الله يعارضه اجتهاد النسائي فمن حق العالم بعد ذلك أن يقول الحق مع النسائي أو مع الشيخ وصي الله يعني ممكن ينازع في الحكم على الحديث بالضعف كما ذكرت لكم خاصة وأنه بنى حكمه على ضعف الحديث بالجهالة بناءً على أن فلان وصفه بجهالة أو لم يجد فيه جرحًا ولا تعديلًا على كل حال ؛ فهذه الإحصائية تبين لكم وبجلاء شدة تحري الإمام النسائي في كتابه المجتبي تسعة عشر حديث قليل جدًا مقابل ألوف الأحاديث الموجودة في هذا الكتاب ذكرنا لكم ترقيمها طبقًا بالمكرر ما يزيد عن خمسة آلاف حديث .
 من هذا نخرج إلى تقريبًا ما يقارب الختام حول كتاب المجتبي .

وهو ما هي مكانة كتاب المجتبي للنسائي بعد هذا العرض :
 تقدم ثناء جماعة من العلماء على هذا الكتاب في صحته وفي دقة استنباطه وفي العلوم الموجودة فيه وسبق ثناء ابن رشيد السبتي عليه الذي وصفه بأنه من أصح الكتب وأنه فيه تعليل للأحاديث كأنه كهانة الكلام السابق ، وقال أبو الحسن المعافري : " إذا نظرت إلى ما يخرج أهل الحديث فما أخرج النسائي أقرب إلي الصحة مما أخرج غيره " ، وقال عبد الرحيم المكي شيخ ابن الأحمر عن

المجتبى للنسائي : " إنه أشرف المصنفات كلها وما وضع في الإسلام مثله " .

وقال الحافظ ابن حجر في النكت : " وفي الجملة فكتاب النسائي أقل الكتب بعد الصحيحين حديثًا ضعيفًا ورجلًا مجروحًا ، ويقاربه كتاب أبي داود .

ووافق على ذلك السخاوي والسيوطي وزاد السخاوي ردًا على سؤال سُئِلَتْهُ أمس فقال : " ولكن إنما أخروه عن أبي داود والترمذي فيما يظهر لتأخره عنهما في الوفاة بل هو آخر أصحاب الكتب الستة وفاة " إِدَّا سبب تأخير النسائي في الترتيب لا لأن كتابه أقل من كتاب أبي داود والترمذي ، ولكن لأنه تأخر عنهم في الوفاة هذا هو سبب تأخيره فقط أما في الصحة فهو أصح وأقوى من كتاب أبي داود والترمذي وهذا كلام الحافظ ابن حجر ، والسخاوي ، ويؤيد ذلك لما ذكرنا إحصائية ابن الجوزي في الأحاديث التي وصفها بالوضع فذكر أن هناك تسعة أحاديث موضوعة وهذا حكم ابن الجوزي أما في المجتبى فهي خمسة فقط هذا أيضًا يؤيد ثم خرجنا إلى الخمسة هذه أيضًا ليس واحدًا منها مُسَلَّم فيه لابن الجوزي بل واحد منها ضعيف ونبه عليها النسائي ، والأربعة صحيحة من موضوع إلى صحيح !! ؛ فهذا أيضًا يبين لكم أحقية كتاب النسائي بالتقديم على كتاب أبو داود وعلى كتاب الترمذي .

آخر نقطة متعلقة بكتابه المجتبى :

ذكر الكتب التي خدمت هذا الكتاب ونقسمها إلى أقسام :
أولاً : الكتب التي تكلمت عن شرطه :

- (1) كتاب " شروط الأئمة " لابن مندة وهو مطبوع .
- (2) " شروط الأئمة الستة " لابن طاهر .
- (3) " شروط الأئمة الخمسة " للأبي بكر الحازمي .
- (4) ومن أجل هذه الكتب كتاب " بغية الراغب المتمني في ختم النسائي رواية ابن السني " للسخاوي .

ثانيًا : الكتب التي اعتنت بمتونه :

- (1) كتاب " التجريد للصحاح والسنن " لـ رزين العبدري .
- (2) كتاب " جامع الأصول " لابن الأثير فقد جمع كتاب متون النسائي مع باقية الكتب الستة والستة عنده هي الخمسة المشهورة بالإضافة إلى موطأ الإمام مالك .

(3) كتاب " جامع المسانيد " لابن كثير فإنه جمع أحاديث مسند الإمام أحمد والكتب الستة مضاف إليها مسند البزار ومسند أبي يعلى ومعجم الطبراني الكبير . جمع المتون .

(4) وجمع رباعيات هذا الإمام أحد العلماء وهو قاسم بن علي الأنصاري ويوجد من هذا الكتاب مخطوطة إلى الآن لم تطبع .

ثالثاً : الكتب التي اعتنت بأسانيدہ وجمعها أو ما يتعلق بالأسانيد عموماً :

(1) " أطراف الكتب الستة " لابن طاهر المقدسي .

(2) " الإشراف على الأطراف " لابن عساكر وهو في جمع أطراف

- يعني : أسانيد - السنن الأربعة وابن عساكر ينبه إلى أنه اعتنى بجمع أسانيد سنن النسائي الكبرى برواية ابن حيوية لا السنن الصغرى لكن السنن الكبرى في الغالب كما قلنا لكم غالب أحاديث الصغرى موجودة في الكبرى .

(3) أيضاً من الكتب التي اعتنت بأسانيدہ الكتب المشهور " تحفة الأشراف " للإمام للمزي .

(4) ومن الكتب المتأخرة " ذخائر المواريث " لعبد الغني النابلسي .

(5) من أواخر الكتب كتاب " بذل الإحسان بتخريج أحاديث

سنن أبي عبد الرحمن " لأبي إسحاق الحويني في تخريج أحاديث السنن خرج منها أجزاء إلى الآن خرج اثنان من الكتاب والكتاب قد يكون كبير لو اكتمل .

رابعاً : الكتب التي اعتنت برجال النسائي :

(1) من أقدمها كتاب " الكمال " لعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي .

(2) بعد ذلك ذيول الكمال مثل " تهذيب الكمال " للمزي .

(3) " تهذيب التهذيب " للحافظ ابن حجر .

(4) " تقريب التهذيب " للحافظ ابن حجر .

(5) " تذهيب التهذيب " للذهبي .

(6) " الخلاصة " للخزرجي .

(7) " الكاشف " للذهبي .

هذه كلها كتب اعتنت برواية الكتب الستة ومن بينها كتاب النسائي ، وسبق أن ذكرنا أن هناك

(8) معجم لشيوخ النسائي ألفه عبد الله بن محمد بن أسد الجهني .

(9) وأيضاً تسمية شيوخ النسائي للغساني .

- (10) وتسمية شيوخ النسائي لابن خلفون .
 (11) وجمع شيوخ الأئمة الستة ابن عساكر في كتابه " المعجم
 المشتمل على شيوخ الأئمة النبل " شيوخ الأئمة الستة في كتاب
 واحد .

خامسًا : شروح النسائي :

شاع بين طلبة العلم أنه لم يشرح النسائي أحد إلا ومات قبل أن يتم شرحه حتى تطير بذلك بعض الناس فتحامى عن شرح النسائي يخشى أنه يبتدأ فيموت لكن هذه العبارة ليست صحيحة ، فهناك شروح تامة لكتاب النسائي إلا إن كثير منها فقد لم نقف إلا على اسمه .

- (1) من أقدم هذه الشروح " كتاب المجتبي من المجتبي في رجال كتاب أبي عبد الرحمن النسائي في السنن المأثورة وشرح غريبة " هذا الكتاب لأبي المظفر محمد بن أحمد بن محمد الأبيوردي المتوفى سنة 507هـ قديم جدًا .
 (2) يليه في الزمن كتاب " شرح السنن " لأبي العباس أحمد بن أبي الوليد بن رشد المتوفى سنة 563هـ أيضًا من علماء القرن السادس وصف هذا الكتاب بأنه كتاب حافل للغاية ، كبير .
 (3) كتاب " الإمعان في شرح مصنف النسائي أبي عبد الرحمن " لأبي الحسن علي بن عبد الله بن النعمة المتوفى سنة 567هـ أيضًا القرن السادس يقول في وصفه محمد بن عبد الملك المراكشي يقول : " بلغ فيه الغاية من الاحتفال وحشد الأقوال ، وما أرى أن أحدًا تقدمه في شرح كتاب حديثي إلى مثله توسعًا في فنون العلم وإكثارًا من فوائده وقد وقفت على أسفار منه مدبجه بخطه - يعني بخط المؤلف - " لكن السخاوي من قديم يقل لم أقف على هذا الشرح .
 هذه الكتب كلها التي سبقت غير موجودة .
 (4) " شرح زوائد النسائي " لابن الملحق شيخ الحافظ ابن حجر المتوفى سنة 804هـ .
 (5) الكتاب الموجود والمتداول هو " زهر الربى على المجتبي " للسيوطي وهو شرح مختصر غير مطول .
 (6) ومن شروح النسائي التي لم تكتمل وهي مطبوعة كتاب " شروق أنوار المنن الكبرى الإلهية بكشف أسرار السنن الصغرى النسائية " عنوانه طويل لمحمد المختار بن محمد

المختار الجكني الشنقيطي والد الشيخ محمد طبع من هذا الكتاب ثلاث مجلدات والمؤلف توفي ولم يكمله هذا يمكن أحد أدلة أصحاب العبارة السابقة .

(7) هناك حاشية نور الدين بن عبد الهادي السندي المتوفى سنة 1138هـ وهي الحاشية المطبوعة مع زهر الربى .

(8) من أواخر الكتب خروجًا وماذا نخرج نسأل الله عز وجل أن يبارك عمر مؤلفه ذخيرة العقبي في شرح المجتبي لفضيلة الشيخ محمد آدم الأثيوبي المدرس بدار الحديث الخيرية بمكة ، الكتاب خرج منه فيما أعلم إلى الآن خمس مجلدات والمؤلف فيما سمعت انتهى من قراءة أربعة عشر مجلد وما زال الكتاب إن شاء الله يخرج تباعًا وينير مؤلفه .
هناك أحد الإخوان جمع شروح النسائي وقد استفدت من جمعه وهو الأخ علي العمراني جمع ما يزيد أو يقرب عشرين مؤلفًا في شرح النسائي لكن لم أرى في داعي لذكر هذه الكتب جميعًا .

"السنن الكبرى" .

سبق أن تكلمنا عن علاقة السنن الكبرى بالصغرى وبيننا بعد الفروق بين السنن الكبرى والصغرى للنسائي لكنني أؤكد الآن على ميزتين أو فرقتين أساسيتين بين السنن الكبرى والمجتبي للنسائي :
الميزة الأولى : وهي ظاهرة ولكن ينبغي التنبيه عليها هي كبر حجم السنن الكبرى عن الصغرى أنها أكبر حجمًا وسبب كبر الحج ولا شك هو زيادة عدد الأحاديث زيادة عدد الكتب زيادة عدد الأبواب قلنا أن الكتب فيما يقارب اثنين وعشرين كتاب موجودة في الكبرى غير موجودة تمامًا في المجتبي الأبواب أيضًا فيه عدد كبير من الزيادة ويأتي التمثيل عليه .

الأحاديث وذكرنا لكم الفارق الكبير في الأحاديث حتى يقارب الضعف ، أنها تقريبًا الضعف في عدد الأحاديث من أمثل الكتب الموجودة في الكبرى وغير موجودة في الصغرى :

- (1) كتاب التفسير .
- (2) كتاب المناقب .
- (3) فضائل الصحابة .
- (4) فضائل القرآن .
- (5) النعوت .

(6) الوفاة .

هذه كلها كتب موجودة في الكبرى غير موجودة في الصغرى أم زيادة الأبواب فهناك مثال جميل وطريف يحتاج وقفه وهو كتاب الصيام للنسائي .

كتاب الصيام للنسائي في الكبرى كتاب كبير جدًا لما ألف النسائي المجتبي كأنه أخذ نصف الأبواب بكاملها النصف الأول وضعه في المجتبي والنصف الثاني حذفه تمامًا حتى أنه فيه ما يزيد عن ستين باب في الكبرى غير موجودة في الصغرى ، وفي الستين باب هذه كثير من الأحاديث الصحيحة ونهت على هذا ، لا تجعل قاعدة عندك أن كل حديث موجود في الكبرى غير موجود في الصغرى أن هذا حديث معلول لا هناك أحاديث صحيحة كثير موجودة في الكبرى لم يذكرها المؤلف أبدًا في الصغرى ، وهذا المثال واضح كأنه أخذ النصف الأول وضعه في المجتبي والنصف الثاني حذفه من المجتبي هذا هو الفرق الأول .

الميزة الثانية : وقد ذكرناها آنفًا وهي مهمة جدًا أن المجتبي أنقى أحاديث من الكبرى ، ولكن معنى هذه العبارة يجب أن يفهم تمامًا ليس معنى هذه العبارة أن شرط النسائي في الكبرى يختلف عن شرطه في الصغرى بل سبق عن النسائي نفسه العبارة التي نقلناها من رواية ابن الأحمر عن النسائي والتي قلت لكم أنه ذكرها السخاوي والسيوطي ، بل وذكرها الحافظ ابن حجر في " النكت " أيضًا وهي التي يقول في أولها النسائي نفسه : " كتاب السنن كله صحيح ، وبعضه معلول إلا أنه مبين علته وكتاب المنتخب المسمى بالمجتبي كله صحيح " هذه عبارة النسائي ، فالسنن الكبرى على نفس شرط السنن الصغرى فيما أظن ، وفيما يترجح عندي .
إذًا هناك سؤال مادام الشرط في الكبرى مثل الصغرى ما الفرق بينهما :

أقول الفرق بينهما أن النسائي أكثر من ذكر الأحاديث التي يعلمها في الكبرى كثيرًا ما يذكر أحاديث ويعلمها ، أما في الصغرى فأقل من ذلك حتى أنه في الكبرى ربما أورد - لا أقل ربما - بل كثيرًا ما يورد أبوابًا في ذكر اختلاف الروايات فيقول مثلًا في كتاب من الكتب باب اختلاف الروايات على شعبة في حديث كذا وكذا ويذكر صفحتين ثلاثة يبوب على الاختلاف ليس تبويبات فقهية بل تبويبات على الاختلاف ، يورد تبويبات فقهية لكن أيضًا اعتنى ببيان الاختلاف على الرواة بل هناك باب كبير جدًا لمن أراد أن يعرف الفرق بين الكبرى

والصغرى في هذا الباب فليرجع إليه وهو حديث أفطر الحاجم والمحجوم ، لا أعرف كتابًا لا أقول أن لا أعرف كتابًا لكن الحافظ ابن حجر نوه بعظم هذا الباب لأن النسائي جمع فيه نستطيع أن نقول كل ما يتعلق بهذا الباب واختلاف الرواة فيه جمعًا لا يستطيعه أحدًا سواه تكلم فيه عن اختلاف الرواة بطريقة أعجزت من جاء بعده علي أن يضيف إليهم شيء كله في اختلاف الروايات حول حديث ((أفطر الحاجم والمحجوم)) فهذا الباب غير موجود كله في الصغرى ؛ فالذي نفهمه حتى من القصة التي وردت في صفة تصنيف المجتبى لما رأى ذاك الأمير الكتاب ورأى كثرة الاختلاف الذي فيه أراد من النسائي أن يخلصه من غالب هذه الاختلافات والعلل وأن يؤلف له كتابًا أغلب ما فيه أو جُلُّ ما فيه الأحاديث الصحيحة غير المعلولة فألف له الإمام النسائي هذا الكتاب المجتبى مع إبقاء بعض الأحاديث التي يعنها بالكتاب لكنها أقل بكثير من الأحاديث التي يعنها في كتابه السنن الكبرى .

يعني : نستطيع أن نقول أن السنن الكبرى قريبة في الشرط من السنن الصغرى ، وقد جزم بذلك أحد الدكاترة المعاصرين وهو الدكتور فاروق حمادة في مقدمة كتاب عمل اليوم والليلة الكتاب الذي حققه للنسائي .

نتقل الآن إلى أشهر روايات إلى السنن الكبرى :
للسنن الكبرى روايات متعددة وكثيرة ، وتختلف هذه الروايات في الزيادة والنقص بالنسبة لعدد الأحاديث والأبواب باختلاف رواياتها فأشهر هذه الروايات ، ذكرنا فيما سبق أن رواية السنن عشرة ذكرنا منهم كثيرون ولكن أن نركز على روايات أربعة هي أشهر الروايات على الإطلاق :

الرواية الأولى : هي رواية ابن الأحمر وهو محمد بن معاوية الأندلسي الشهير بابن الأحمر المتوفى 358هـ .

الرواية الثانية : رواية ابن القاسم ويقال أيضًا لها في مرات رواية ابن سيار وصاحبها هو محمد بن قاسم بن محمد بن قاسم بن محمد بن سيار البياني الأموي الأندلسي المتوفى سنة 328هـ . متقدم الوفاة .

الرواية الثالثة : هي رواية الحافظ حمزة بن محمد الكناني المتوفى سنة 357هـ .

الرواية الرابعة : رواية ابن حيوية وهو محمد بن عبد الله بن زكريا بن حيوية النيسابوري ثم المصري المتوفى سنة 366هـ .

ابن سيّار وابن الأحمر أندلسيان ، حمزة الكناني وابن حيوية مصريان ، هذه أشهر روايات السنن الكبرى عن النسائي . أشهر هذه الروايات على الإطلاق رواية ابن الأحمر سبب شهرتها هي تأخر زمان أو تأخر وفاة ابن الأحمر عن باقية الرواة كما ترون من تاريخ وفاته ، وهو آخرهم وفاة على الإطلاق لذلك كثروا الآخذون عنه واعتني بنقل روايته وقد نص على أن سمع ابن الأحمر وابن سيّار واحد لأنهم كانوا يجلسون في مجلس واحد ويسمعون مع النسائي ، ومن أجل ذلك النسخ المخطوطة الموجودة الآن الوحيدة في ما نعلم الكاملة للنسائي هي من رواية هذين معًا ابن الأحمر وابن سيّار ، وهذه النسخة المخطوطة حقيقة من عجائب الدنيا لأنه ضمنت السنن الكبرى كلها مجلد واحد في الصفحة الواحدة السنن الكبرى كلها في المخطوطة هذه مجلد واحد في الصفحة الواحدة واحد وستين سطر في كل سطر ما يزيد على أربعين كلمة بل والمجلد كله ما يقارب مائة وتسعين صفحة وفيها السنن الكبرى كاملة بخط دقيق جدًا وهي النسخة الوحيدة الكاملة هناك أجزاء كثيرة مفارقة لكن لو جمعناها كلها أيضًا ما تكمل السنن الكبرى ، وقد اختلف في رواية ابن الأحمر هل تضم كتاب الاستعاذة والخصائص لعلي وكتاب الأشربة هذه كتب في كتاب النسائي السنن الكبرى والخلاف هناك بين العلماء هل تضم رواية ابن الأحمر هذه الكتب الثلاثة أو لا ؟ رجح السخاوي أنه موجودة في رواية ابن الأحمر ، وبين أن خلو بعض النسخ من خصائص علي قال لسبب لطيف وهو : أن ابن الأحمر كان يحدث بهذا الحديث بهذا الكتاب كتاب النسائي في زمن بني أمية بالأندلس فكان ربما في بعض الأحيان خشي أن يحدث بخصائص علي ، وهو في زمن بني أمية ، وتعرفون العداة بين بني أمية وبين ذرية علي بن أبي طالب وبين علي بن أبي طالب ؛ فكان مرات يحدث بخصائص علي ومرات لا يحدث بها فمن سمع من الكتاب دون خصائص علي ظن أنه غير موجود في روايته ومن سمعه كاملاً عرف أنه موجود في روايته ، وقد نبه العلماء أيضًا أن نسخة ابن سيّار أصح وأقوم إسنادًا وأقل خطأ من نسخة ابن الأحمر والحمد لله أن النسخة الموجودة برواية الاثنتين معًا .

أما أكمل الروايات مطلقًا وأجودها وأتقنها فهي رواية حمزة الكناني ، وقد وصل لنا من رواية حمزة الكناني كتاب التفسير وكتاب فضائل القرآن وغيرها في أجزاء موجودة بمكتبة الرباط بالمملكة المغربية ، واعتمد ابن عساكر في كتابه الأطراف على رواية ابن حيوية فلو

جمعنا كتاب الأطراف وهو موجود وهو الأشرف على الأطراف لابن عساكر مع الأجزاء الموجودة من رواية حمزة الكناني مع الأجزاء الموجودة من رواية ابن القاسم بن سيّار يصحب عندنا كأنها أشهر الروايات كلها موجودة بين يدينا ونستطيع من خلالها ومن خلال التحقيق الجيد أن يخرج الكتاب في طباعة محققة تحقيقًا جيدًا لكن للأسف الشديد إلى الآن الكتاب لم يطبع بتحقيق جيد بل الطبعة الموجودة من السنن الكبرى الآن طبعة في غاية التشوية ، سيئة إلى آخر حد ، وتدخل المحققون فأضافوا أحاديث من المجتبي الكبرى بل أضافوا كتابًا بكامله كتاب الأشربة غير موجود في النسخة المخطوطة التي عندهم قاموا أضافوها وقالوا بحجة وبخط صغير في الحاشية في آخر الكتاب قالوا : " أضفناها للفائدة " أي فائدة هل من حقكم أن تفعلوا ذلك وملئوا الكتاب بالتدخلات ؛ فالمقصود الكتاب في حاجة إلى تحقيق عسى الله عز وجل أن يجعل منكم من يقوم بهذا العمل .

أما المزي نسأل كثيرًا هل المزي اعتماد على الصغرى أم الكبرى المزي أعظم اعتماده واعتماده الأول والآخر في كتابة تحفة الأشرف على السنن الصغرى " المجتبي " لكنه أضاف إليها كتاب الإشراف على الأطراف لابن عساكر وقلنا أن ابن عساكر اعتماد على كتاب السنن الكبرى برواية ابن حيوية فيكون كأن المزي اعتماد المجتبي مضافًا إليها رواية ابن حيوية ثم أضاف إلى رواية ابن حيوية أجزاء من رواية حمزة الكناني كالتفسير وكفضائل القرآن لكنه لم يستوعب كل روايات السنن الكبرى من أجل ذلك تجد أن الحافظ ابن حجر في كتابه " النكت الظرف " الذي هو مطبوع في حاشية تحفة الأشرف كثيرًا ما يستدرك أحاديث على ابن عساكر من رواية ابن الأحمر ومن رواية ابن سيّار لأن هاتين الروايتين لم يعتمدهما الحافظ المزي في كتابه تحفة الأشرف .

هناك مسألة أيضًا تُطرح كثيرًا وهي بعض الكتب التي طبعت مستقلة عن السنن الكبرى مثل كتاب التفسير وفضائل علي وفضائل القرآن هل هي كتب من ضمن السنن الكبرى أم هي كتب مستقلة ؟ وما سبب وجودها مستقلة ؟

أما أنها من السنن الكبرى : نعم ، هي من السنن الكبرى ولا شك في ذلك لأنه موجودة في روايات مثل رواية ابن الأحمر وغيره وعشرة النساء أيضًا ، والوفاء ، والجمعة طبعت مفرقة هي من كتاب السنن الكبرى للنسائي .

ما الذي جعلها تفرد ؟

يذكر علماء ومنهم السخاوي له كتاب خاص برواية ابن أحمز ذكرنا أنفًا درة الراغب المتمني وهو كتاب مطبوع له كتاب آخر مخطوط اسمه " القول المعتبر لختم النسائي رواية ابن الأحمز " تكلم فيه عن أمثال هذه القضايا فذكر أن سبب أفراد هذه الكتب أن الإمام النسائي بعد أن ألف الكبرى كان يضيف كتب جديدة فلما ذهب إلى دمشق ورأى أغلب أهلها من الناصية ألف خصائص لعلي وضمه إلى الكبرى فمن الرواة من رواة مستقلة ومن الرواة من رواة ضمن السنن الكبرى وكذلك التفسير وكذلك فضائل القرآن ، كذلك بقية الكتب وعشرة النساء ، وأعمال اليوم والليلة ؛ فهي في الحقيقة من السنن الكبرى ولا شك في ذلك ؛ لكن لأن النسائي كان ربما أضاف إلى كتابه كتابًا جديدة ليقع هذا الذي يظنه بعض الناس نوع من إدخال بعض الكتب في السنن الكبرى وهي ليست منها الصواب أنها منها هذا آخر ما أحببنا أن نذكره اليوم .

الأسئلة

س : هل يمكن تقديم النسائي على أبي داود وهو شيخه ؟

ج : ما في بأس أنتم بعضكم يمكن أفضل من شيوخه .

س : ما رأيك بمن يقول أن الإمام الترمذي متساهل في تخريج رواة متكلم فيهم ونجد أن ما رواه الترمذي إذا روى عن أحد المتكلم فيهم انه على ذلك ؟

ج : هذه مسألة مهمة جدًا ، وهي ما قيل من أن النسائي متساهل ووصلت بعض الناس أنه لا يعتمد تصحيح وتحسين الترمذي قالوا أن الترمذي متساهل ووصلت بهم إلى عدم اعتمادهم واحتجوا في ذلك بعبارة الإمام الذهبي وغيره ، نفس الإمام الذهبي يخالفهم ويحتج بتصحيح الترمذي ، وتحسينه بل العراقي لما قال الذهبي في موطن : " ومن أجل ذلك تجد غالب تحسينات الترمذي ضعاف عند المحاققة ، ومن أجل ذلك لا يعتمد الحفاظ على تحسين الترمذي " كذا يقول الذهبي في موطن من المواطن في كتابه الميزان . فرد عليه العراقي فقال : " بل يعتمدونه قديمًا وحديثًا .

نفس الذهبي قلت لكم في موطن نص على أنه يعتمد على كتاب الترمذي وعلى تحسينه وتصحيحه بل وصف الترمذي بأنه إمام وناقد وحافظ ، وهذا أول متفق عليه لا يتفق مع قولنا بأنه متساهل وما يعتمد على تصحيحه وتحسينه ، الترمذي ناقد إمام كبير كل ما في

الأمر أن في عبارته نوع من الرخاوة في الجرح , وفي ذلك يشبه البخاري لما يقول عن الكذاب سكتوا عنه نفس المنهج عبارة عن الورع في إطلاق العبارات فقط .

س : أليس " المنتقى " أصح من " المجتبى " حيث ليس فيه ضعيف أصلاً فيما أذكر ؟

ج : كتاب المنتقى يقصد لابن الجارود أصح من المجتبى كونه أصح أو لا يحتاج إلى إحصائية ودراسة وموازنة بين الكتابين لكن أقول النقاد التي سبقت مثل الحافظ ابن حجر وغيره تدل على جلالة كتاب النسائي هذا أولاً .

الأمر الثاني : أن كتاب المنتقى صغير الحجم قليل الأحاديث بالنسبة لكتاب النسائي وهذا قد يكون أيضاً له دور في التقديم فقد يكون من الهين أن يشترط الإنسان في أحاديث قليلة الصحة والحسن ويأتي بهذا الشرط لكنه يشترط هذا الشرط في ألوف الأحاديث هذا الصعب والذي يستحق صاحبه أن يقدم .

س : يقول لماذا قدم الترمذي على النسائي ؟

ج : قدم الترمذي على النسائي لتقدمه في الوفاة كما قال السخاوي .

س : ما المقصوم بإمام متشدد في نقل الرجال وآخر متوسط ؟ الرجاء التوضيح .

ج : هذه العبارة تعني في كثير من الأحيان أن بعض النقاد كما يعبر الإمام الذهبي تَفَسُّهُمُ شديداً في الفاظ الجرح أو التعديل وبسبب ذلك أن يكون الراوي مثلاً فيه ضعف أو فيه شيء من اللين فيقول ضعيف فيه شيء كثير الخطأ ، أما الآخر المعدل المتوسط ينتقي العبارة أكثر بل ما يقول ضعيف يقول في حفظه شيء شوف العبارة كيف ألطف ؟ ألطف بكثير مثلاً كذاب الإمام المتشدد يقول عنه وضاع متهم كذاب الإمام الذي فيه توسط يقول مثلاً سكتوا عنه أو كذبوه ما يقول : هو كذاب غيره كذبه مثل الإمام البخاري ففي كثير من الأحيان يكون الفرق بين المتشدد والمتساهل فقط في أسلوب التعبير أما في الحكم هما متفقان في حقيقة الحكم ، يعني : المتشدد والمتوسط كلاهما حكمهم في الحقيقة واحد لكن تَفَسُّ العبارة مختلف أسلوب التعبير مختلف أما مناهج النقد بين الأئمة فهي في الغالب متفقة .

متى يردون الرواية ؟ متى يصححونها ؟ متى يحسنونها ؟ في الغالب متفقه , والخلاف في ذلك بينهم يسير وفائدة معرفة المتشدد من

المتساهل من المتوسط لا كما يظنه بعض الناس مثلاً فلان وصف بأنه متساهل معنى ذلك ما اعتمد عليه تماماً لما وصف العلماء ذلك الإمام بأنه متساهل ما قالوا بأنه ليس بإمام ، ذلك إذا قلت ما اعتمد عليه أبداً معنى ذلك بأنك وصفته أنه ليس بإمام غير معتمد يساوي ليس بإمام تماماً لكن لما وصفوه بالتساهل قصدوا أنك لو وجدته عارض إماماً معتدلاً فوثق راوياً وغيره ضعفه من المتوسطين المعتدلين عند التعارض تقول فلان عرفنه بالتساهل إذا ما نقبل توثيقه فقط عند التعارض وأعرف أن في إشكالات في هذا الكلام لكن هذا لا يسمح به الوقت .

س : هذا يقول ذكرت أن النسائي هو الوحيد الذي ليس له ثلاثيات فهل لمسلم ثلاثيات ؟

ج : لا مسلم ما له ثلاثيات البخاري والترمذي وابن ماجه لهم ثلاثيات وأبو داود ، لكن الإمام مسلم ليس له ثلاثيات .

س : سمعت من أحد المشايخ يقول أن النسائي إذا روى عنه لهيعة يبهمه ويقرنه ؟

ج : هذا صحيح . وهذا أحد أدلت ورع هذا الإمام لو كان مثلاً عنده حديث يرويه من طريق ابن لهيعة ورجل آخر كلاهما يرويان الحديث فيسمي الرجل الآخر وعندما يأتي لابن لهيعة يقول ورجل آخر أو وفلان أو وآخر يبهمه ما يسميه مع أنه وارد في الرواية التي يروها كأن يقول قتيبة بن سعيد يروي الحديث عن ابن لهيعة ورجل آخر مثلاً ابن لهيعة ولنقل معه مثلاً ابن وهب أو مالك فيأتي الإمام النسائي مثلاً ويقول حدثني قتيبة بن سعيد قال حدثنا مالك ورجل آخر .. ؛ وسبب ذلك هو أن ينبه الناظر أن ابن لهيعة ليس على شرطه فائدة أولى .

الفائدة الثانية أن ينبه على ضعف ابن لهيعة تقول لما لم يحذف المبهم كأن يقول حدثني قتيبة بن سعيد قال حدثنا مالك ويرحنا أن الإبهام من أجل أن يبين أن للحديث طريق آخر فبتقوى بذلك الحديث يبين أن الحديث يرويه اثنان لا واحد وهذا يفيد خاصة في باب التعارض لو تعارضت بعض الأحاديث الحديث الذي رواه أكثر من واحد لا شك أنه لأوى بالحفظ والإتقان من الذي رواه واحد .

س : بقول ذكرت أن رواية قتادة وغيره المعنعة تقبل فهل هذا خاص بما في الصحيحين فقط أم لا وأرجو بيان سبب ذلك ؟ ومن قال بذلك ؟

ج : لقتادة المعننة رواياته مقبولة في الصحيحين وفي غيرها والذي قال ذلك أول من قال ذلك الحاكم في كتابه " معرفة علوم الحديث " في باب التدليس لما ذكر المدلسين ضرب مثلاً بقتادة بالرواة الذين لا يدلسون إلا ثقافته قال : " ومن الرواة من يدلس لكنه لا يدلس إلا الثقات مثل قتادة ، وتعرفون أن الراوي إذا عرف أنه لا يدلس إلا الثقات تكون عنعنته مقبولة مثل ما قالوا في سفيان بن عيينة هذا الأمر الأول والعالم الأول .

العالم الثاني : ابن حزم في كتابة الإحكام قسم المدلسين إلى مرتبتين مرتبة مقبولة ومرتبة مرفوضة العننة وذكر قتادة في المرتبة الأولى مقبولة العننة أيضاً هناك تصرفات صريحة وأقوال صريحة فابن عبد البر أيضاً ذكر قتادة في كتابه " التمهيد " في موطن من فقال : " فبعضهم يقول أن قتادة إذا لم يقل سمعت أو حدثنا فحديثه مردود يقول ابن عبد البر معلقاً على هذا قال " وهذا تعسف " فهو صريح في الرد على أصحاب هذا القول ، بل هناك تطبيقات قوية جداً للإمام أحمد وأبي زرعه وغيرهما من أهل العلم تبين أن عنعنة قتادة مقبولة سبب ذلك أن نوع تدليس قتادة لا يستلزم رد العننة لأن نوع تدليسه هو رواية الراوي عن من عاصره ولم يلقه وهذا كلام طويل يحتاج إلى شرح .

س : أصحاب الكتب الستة هل هم عجم جميعاً أم بينهم من هو أصله عربي ؟ وما الدليل على ذلك ؟

ج : هذا السؤال من طرف العلم ليس من العلم في الحقيقة لكن كل شيء معرفته مفيدة أصحاب الكتب الستة منهم العربي ومنهم العجمي إلا أنهم جميعاً مسلمون فالإمام البخاري بخاري من بخارة . الإمام مسلم عربي قشيري على الصحيح أنه من قبيلة قشير وهي قبيلة من بني عامر بن صعصعة من هوازن ، والإمام أبي داود أيضاً عربي ، والنسائي ما حد تكلم عن كونه عربي أو لا إلا أنه منسوب إلى نسا مدينة بخرسان كما ذكرنا ، ابن ماجه أيضاً لم يتكلم عنه أحد بأنه عربي أو لا لأنه منسوب إلى قزوين وهي مدينة أيضاً من بلدان العجم فالذي نجزم أنهم عرب هم مسلم وأبو داود وأما البقية فمن الأعجام وقد قال النبي عليه الصلاة والسلام ((لو كان الدين بالثريا لناله أقوام من هؤلاء)) وأشار إلى سلمان الفارسي ، ولو نعرف أو لو أشرت إلى عدد العلماء الذين خدموا هذا الدين لوجدت أن أغلبهم من الأعجام رضيتم يا عرب ولا ما رضيتم هذا الواقع .
وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد ، والله أعلم .

